صفقة نيوم البحرية تؤكد استمرار الارتهان السعودي

السفينة الجديدة التي حملت اسم ""نيوم" تأتي ضمن ثلاث سفن طلبتها وزارة الدفاع السعودية أواخر عام 2024، في وقت تواجه فيه مشاريع "رؤية 2030" أزمات تمويلية متزايدة وتأجيلات متكررة، ما يطرح تساؤلات حول أولويات الإنفاق لدى السلطات السعودية.

وتؤكد تفاصيل الصفقة استمرار التبعية التقنية والعسكرية للغرب، إذ ستتولى شركة "نافانتيا" الإسبانية تسليم أول وحدة من إسبانيا، بينما تُستكمل أعمال التركيب والدمج داخل السعودية عبر شركة "نافانتيا"، بما يشمل نظام قتالي، في إطار ما تصفه الرياض بتوطين الصناعات العسكرية، رغم أن الإدارة الفعلية والتكنولوجيا الأساسية تبقى بيد الجانب الإسباني.

ووفق المعطيات المعلنة، فإن السفن الحربية الجديدة صُممت لتنفيذ مهام الدوريات البحرية، ومراقبة المناطق الاقتصادية وحركة الملاحة، إلى جانب عمليات البحث والإنقاذ، ما يعكس تصاعد التركيز السعودي على العسكرة والأمن البحري في ظل التوترات الإقليمية المتزايدة.

إن إطلاق اسم "نيوم" على قطعة عسكرية يأتي في محاولة لتسويق المشروع المتعثر وربطه بالقوة العسكرية، في وقت تشهد فيه المدينة المستقبلية تقليصا في خططها وتأخيرا في تنفيذ مشاريعها الأساسية.

وتأتي هذه الصفقة ضمن توجه سعودي متسارع نحو تعزيز الإنفاق العسكري، رغم التحذيرات من انعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي والمعيشي الهش، في ظل تصاعد العجز المالي وتزايد الضغوط على مشاريع التنمية التي كانت الرياض تروج لها كبديل اقتصادي ضمن رؤية 2030.